

الأثر الايجابي لهذه المبادرة على المجتمع المحلي في محافظة البريمي وعلى المستوى الوطني

التفاصيل	الأثر
<p>1</p> <p>اقتصاديًا</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطبيق الاكتفاء الذاتي من الألبان عبر تخفيض فترات الاستيراد من 70% إلى 13% في 10 أعوام • أثر إيجابي على موازنة الدولة في مجال إدارة الأعباء • إيرادات تتخطى 800 مليون ر.ع. على مدى 10 أعوام • إنفاق في رأس المال يبلغ مئة مليون ر.ع. يساهم في القيمة المضافة المحلية - تطوير مهارات اليد العاملة المحلية - زيادة التوريد المحلي للملح والخدمات - تعزيز بيئة العمل والبنى التحتية 	
<p>2</p> <p>على المستوى الوطني (التغذية والتعليم)</p> <ul style="list-style-type: none"> • التغذية: - تعزيز الأمن الغذائي - تعزيز إمكانية الوصول إلى الألبان الطازجة في السلطنة - دعم البرامج الوطنية المتعلقة بتجديد البنية التحتية وتطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتدريب - صحة الفم وأنظمة ضبط الجودة والهندسة - المبرعات والتدريب - الأطفال في المدارس - زيارة المزرعة والمصانع 	
<p>3</p> <p>على مستوى محافظة البريمي</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعزيز إنشاء منطقة اقتصادية • توظيف السكان المحليين • من أهم المشاريع على المستوى الوطني • لوجستيات عبر الجمعيات التعاونية المحلية • دعم توسيع المزارع والبرامج التدريبية الجامعية • فرص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم - تطوير إنتاج الأغلاف - وخدمات التصنيع والسلع الغذائية والمواد الكيماوية والأدوية البيطرية والتغذية والخدمات الكهربائية والآلية وخدمات الصيانة ومواقع البيع بالتجزئة. 	

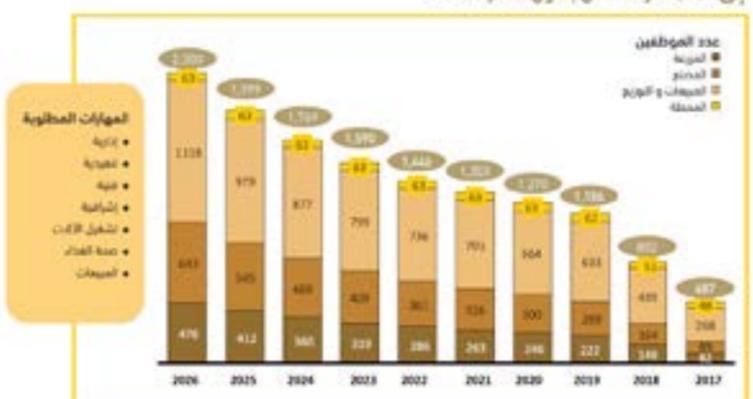
تتضمن الصناعات السمكية والألبان والدواجن..

٤ مبادرات جديدة من «تنفيذ» لتعزيز صناعة الغذاء

مفهوم المبادرة وتفصيلها وأبرز مرتكزاتها:



يهدف المشروع إلى استحداث 1,270 وظيفة تتطلب مهارات عالية بحلول العام 2020 وزيادتها إلى 2,300 فرصة عمل بحلول العام 2026 .



العدد إلى ٢٥ ألف بقرة بعد عشر سنوات وهي أقصى طاقة استيعابية للمزرعة.

وفي الوقت الحالي تستورد السلطنة أغلب احتياجاتها من منتجات الألبان رغم وجود إمكانيات جيدة لهذه الصناعة ووجود أعداد كافية من الأبقار قادرة على توفير كمية كافية من الحليب لتغطية احتياجات السوق المحلي. وتستهدف المبادرة الخاصة بالمزرعة تشجيع المنتجات العمالية وتأمين أكثر من 60 بالمائة من الاكتفاء الذاتي من منتجات الألبان، مع توفير حوالي 600 فرصة عمل في البداية، كما يهدف المشروع إلى استحداث 1270 وظيفة تتطلب مهارات عالية بحلول نهاية الخطة الخمسية التاسعة أي عام 2020، مع زيادة هذه الفرص إلى 2300 فرصة بحلول عام 2026. وتم اختيار موقع المشروع في محافظة البريمي ومن المتوقع أن يكون له تأثيرات اقتصادية مهمة منها خفض الاستيراد لمنتجات الألبان من 70 بالمائة حاليا إلى 13 بالمائة بعد عشر سنوات وبالتالي رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات الحيوية في المجتمع، وتتوقع المبادرة

توريد العلف والخدمات والأنشطة المرتبطة بصناعة الألبان. وتحمل المبادرات آفاقا واسعة لتطوير الصناعات الغذائية خاصة ان هناك مبادرات أخرى في مجال الدواجن وبيض المائدة، كما تعد مشروعات تليب الأسماك من أهم المبادرات التي تستهدف خفض الاستيراد للمنتجات السمكية المعلبة وزيادة القيمة المضافة للثروة السمكية.

تحقيق إيرادات تتجاوز 800 مليون ريال على مدى 10 سنوات وإنفاق في رأس المال بقيمة 100 مليون ريال مما يساهم في القيمة المحلية المضافة، مع تطوير مهارات الأيدي العاملة الوطنية وتعزيز بيئة العمل والبنى التحتية لصناعات الأغذية، فضلا عن العديد من التأثيرات الايجابية على المجتمع المحلي مثل زيادة التوظيف وزيادة فرص العمل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل

رفع المساهمة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة عدد العاملين في القطاع ورفع حجم الاستثمارات، وكان نتاج المختبرات 21 مبادرة لقطاع الصناعات التحويلية منها 4 مبادرات في القطاع الغذائي والزراعي، ومن بين أهم المبادرات الغذائية التي تم إعلان تفاصيلها بالكامل خلال مرحلة المشاركة الاجتماعية لبرنامج «تنفيذ» باعتبارها نموذجا لما تم التوصل إليه من مبادرات مشروع إنشاء مزرعة ألبان متكاملة تضم 4000 بقرة في بداية عملها ويرتفع

الاقتصادي «تنفيذ» مبادرات خاصة لرفع مساهمة صناعة الغذاء والقطاع الزراعي والسمكي في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الاكتفاء الذاتي، وهي تدرج في إطار المبادرات الفرعية لقطاع الصناعات التحويلية ومنها مشروعات لمنتجات التمور ومشروع ألبان مزون المتكامل لمنتجات الألبان وتطوير مشروعات الدواجن ومعالجة الخضروات والفواكه وتطوير الصناعات السمكية خاصة تليب الأسماك. وتستهدف مبادرات الصناعات التحويلية

يعتبر قطاع الصناعات التحويلية هو المساهم الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية في السلطنة، وبلغت مساهمة هذا القطاع، الذي تدرج تحته الصناعات السمكية ومختلف الصناعات الغذائية، 2.6 مليار ريال عام 2015، ومن المتوقع أن تبلغ مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في خطة التنمية الخمسية التاسعة 2.5 مليار ريال بحلول عام 2015. وتضمنت بعض المبادرات التي خرجت من مختبرات البرنامج الوطني لتعزيز التنوع